التسويات السلمية في أنجولا بين المد والجزر
(مايو ١٩٩١ ، ديسمبر ١٩٩٢)
"دراسة تاريخية"

د. سمير إبراهيم عبد الفتاح إبراهيم صيام(*)

مقدمة :

تُعد أنجولا(١) إحدى الدول الإفريقية الكبيرة التي أرهقتها الحرب الأهلية على مدار ما يقرب من ثلاثة عقود من تاريخها المعاصر، وتُعد من أكثر الدول الإفريقية التي شهدت صراع القوى الدولية الكبرى على أراضيها.

ويتناول هذا البحث التسويات السلمية والوضع السياسي في أنجولا فيما بين مايو ١٩٩١م وديسمبر ١٩٩٢م، حيث بدأت هذه الفترة بتغليب السلم والعمل السياسي عن الحرب والعمل العسكري، مرورًا بالدخول في منافسة سياسية حزبية قوية، وإجراء انتخابات تعددية، انتهت بنشوب الحرب الأهلية مرة أخرى، وانتهاء العملية السياسية، والمصالحة الوطنية.

وقد اعتمد هذا البحث بصفة رئيسية على بعض الوثائق الخاصة بأنجولا، المنشورة في بعض الأدبيات، والمحفوظة بمكتبة منظمة الأمم المتحدة، والمتاحة على موقع http://www.un.org/ar/documents، ومنها اتفاقيات السلام الأنجولية، وبروتوكول برازفيل، والتقارير والبرقيات المتبادلة بين الحكومة الأنجولية والمقر العام للأمم المتحدة، وغير ذلك من وثائق ومراجع عربية وأجنبية، وتم كتابة رقم كل وثيقة بمكتبة الأمم المتحدة في نهاية التوثيق بالهوامش؛ تأصيلاً للبحث.

وتناول البحث الوضع العام في أنجولا قبل التسويات السلمية، مرورًا بتلك التسويات، والوضعين الأمني والسياسي بعد سريانها، وإجراء الانتخابات التشريعية

(*) مدرس التاريخ الحديث والمعاصر - كلية التربية - جامعة المنصورة ، عدد ٤٤، يوليو ٢٠١٨ ص ص ٩ - ٥٠ .

والرئاسية، وأحداث ما بعد إعلان نتائج تلك الانتخابات، والموقف الدولي منها، ووصولاً إلى عوامل فشل التسويات السلمية، وإخفاق التجربة الديمقراطية، وانتهاءً بخاتمة تحتوي على نتائج البحث.

الوضع العام في أنجولا قبل تسويات مايو ١٩٩١م للسلام :

عاشت أنجولا قبل تسويات السلام في بداية تسعينيات القرن العشرين في ظل حرب أهلية، وحكم شمولي مستبد، وأوضاع اقتصادية متردية، وتفك اجتماعي واضح؛ مما جعلها مسرحًا لصراع القوى الكبرى في هذه الفترة، وسيتضح ذلك من خلال ما يلي :-

الحرب الأهلية الأنجولية والتدخلات الخارجية : لقد دخلت أنجولا بعد إعلان استقلالها عن البرتغال في ١١ نوفمبر ١٩٧٥م حربًا أهلية طاحنة، مثلت أطرافها في البداية كبرى حركات التحرر الأنجولي المُسلحة التي حاربت المستعمر البرتغالي جنبًا إلى جنب، وتمثلت هذه الحركات في الحركة الشعبية لتحرير أنجولا[٢]، والجبهة الوطنية لتحرير أنجولا[٣]، والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنجولا[٤] الذي عُرف باسم « يونيتا «، والذي انحصرت الحرب بعد ذلك بينه وبين الحركة الشعبية[٥] التي تقلدت حكم البلاد بعد الاستقلال[٦].

وترجع تلك الحرب إلى عدة أسباب، أهمها الفشل في تشكيل حكومة ائتلافية بعد الاستقلال، والصراع على السلطة، واختلاف الانتماءات القبلية، وتباين التوجهات الأيديولوجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ففي الوقت الذي توجهت فيه الحركة الشعبية إلى كتلة الاتحاد السوفيتي والماركسية اللينينية، اتجه فيه الاتحاد الوطني إلى كتلة الولايات المتحدة الأمريكية والرأسمالية[٧].

وعلى ذلك صارت الحرب الأهلية في أنجولا معركة كبيرة من معارك الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي[٨]، وحلفائهما؛ حيث وقفت كل من جنوب إفريقيا وزائير[٩] بجانب الاتحاد الوطني، ووقفت دولة كوبا ذات التوجه الشيوعي القوي بجانب الحركة الشعبية[١٠]، ولذلك كان من السهل القول:

« إن الحرب الأهلية في أنجولا كانت حربًا بالوكالة عن القوتين العظميين»[١١] من منتصف سبعينيات القرن العشرين إلى بداية التسعينيات منه.

فضلاً عما سبق فإن الشركات الاقتصادية الأجنبية، كشركات الماس الأمريكية، قد عملت على تأجيج الحروب ليس فقط في أنجولا، بل في كل أنحاء إفريقيا؛ للحصول على خيرات هذه القارة من الموارد الطبيعية التي جاء على رأسها الماس والنفط واليورانيوم؛ ولذلك تدافعت القوى الغربية من أجل تسيير دول إفريقيا في فلكها[١٢]؛ لضمان تدفق خيراتها إلى قلب عواصمها.

وتأكيدًا على توجهاته الشيوعية غير أوغستينو نيتو رئيس الحركة الشعبية ورئيس الجمهورية اسم حركته في ديسمبر ١٩٧٧م إلى حزب الحركة الشعبية لتحرير أنجولا - حزب العمل - [١٣]، وأعاد بناء الهيكل الاجتماعي والتنظيمي والإداري للحزب الأوحد في البلاد؛ لضمان سيطرته على مجريات الأمور[١٤]، وتأمين واستمرار نظامه الشمولي.

ولم يجن نيتو ثمار إجراءاته؛ إذ وافته المنية في ١٠ سبتمبر ١٩٧٩م، وخلفه في رئاسة البلاد دوس سانتوس الذي استهل حكمه بدعم مقاتلي ناميبيا، ومساندة حركة سوابو ضد حكومة جنوب إفريقيا؛ مما دفع الأخيرة إلى التدخل في الحرب الأهلية الأنجولية بقوة فيما بين عامي ١٩٨١م، ١٩٨٨م[١٥].

ورد الاتحاد السوفيتي بدعم سانتوس ونظامه في تلك الفترة بمساعدات مالية طائلة[١٦]، ورفعت كوبا عدد قواتها في أنجولا إلى ٤٠ ألف مقاتل عام ١٩٨٧م، وفي المقابل ربطت الولايات المتحدة استقلال ناميبيا عن جنوب إفريقيا بالانسحاب الكوبي من أنجولا، وعد الرئيس الأمريكي ريجان انتصار الاتحاد الوطني المُعارض انتصارًا للديمقراطية في العالم أجمع؛ لذا قدمت إدارته له ٢٥ مليون دولار عام ١٩٨٦م[١٧].

ونتيجة لذلك الدعم الجبار لطرفي النزاع وقعت معركة « كويتو كوانافالي « في أنجولا بين قوات الاتحاد الوطني وقوات جنوب إفريقيا من جانب، وقوات الحركة الشعبية والقوات الكوبية من جانب آخر في ١٣ يناير ١٩٨٨م[١٨].

واستخدمت القوات الكوبية في تلك المعركة غاز الأعصاب، وأعلن فيدل كاسترو الرئيس الكوبي أن كل الوسائل متاحة لكسب الحرب، ولمحت جنوب أفريقيا بإمكانية استخدام السلاح النووي في المعركة؛ مما دفع بعض القوى الدولية كالبرتغال، والإقليمية كزائير[١٩] للتدخل لإنهاء الحرب، في وقت أرادت فيه الولايات المتحدة الأمريكية استخدام الطرق الدبلوماسية لإنهاء الصراع[٢٠].

بوادر الحل السلمي : عُقدت عدة اجتماعات بين الأطراف المتقاتلة؛ للتفاوض لإنهاء الحرب، كان أهمها اجتماع ٢٨ يناير ١٩٨٨م الذي حضره ممثلين عن الحكومة الكوبية، واجتماع ٣ مايو الذي اشتركت فيه حكومة جنوب أفريقيا، واجتماع جنيف في ٨ أغسطس ١٩٨٨م الذي وافقت فيه جميع الأطراف على وقف إطلاق النار من حيث المبدأ[٢١].

وتأسيسًا على ذلك وقعت كل من أنجولا وجنوب إفريقيا وكوبا في ١٤ ديسمبر ١٩٨٨م اتفاق، عُرف باسم « بروتوكول برازافيل «، تضمن سحب كوبا لقواتها من أنجولا خلال ٢٧ شهرًا من التوقيع الرسمي على الاتفاق ـــــ الذي تم في نيويورك في ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨م ـــــ مقابل استقلال ناميبيا عن جنوب إفريقيا بحلول الأول من أكتوبر ١٩٨٩م[٢٢]، ومن جانبه وافق مجلس الأمن الدولي في ٢٢ ديسمبر على إنشاء بعثة دولية لأنجولا؛ للتحقق من انسحاب القوات الكوبية، وبدأ وصول قوات تلك البعثة لأنجولا في يناير ١٩٨٩م[٢٣].

ودعا الرئيس الزائيري موبوتو سيسي سيكو ثمانية عشر رئيسًا إفريقيًا؛ للاجتماع في قصره بمدينة غبادوليت؛ لاستكمال مفاوضات السلام، وتقابل في الاجتماع للمرة الأولى كل من دوس سانتوس وجوناث سافيمبي رئيس الاتحاد الوطني، ووافقا على إعلان غبادوليت لوقف إطلاق النار[٢٤]؛ غير أن القتال لم يتوقف؛ بسبب اختلاف سافيمبي مع سيسي سيكو، وتبادل دوس سانتوس والإدارة الأمريكية الاتهامات بشأن استمرار الصراع المسلح، وفشل سافيمبي وموبوتو في حل خلافاتهما[٢٥]؛ مما عرقل مواصلة مفاوضات السلام لبعض الوقت.

وزار سافيمبي واشنطن في ديسمبر ١٩٩٠م، والتقى بالرئيس جورج بوش الأب الذي أكد له استمرار بلاده في دعم الاتحاد الوطني[٢٦] الذي تلقى نحو ٨٠ مليون دولار كمساعدات أمريكية في ذلك العام[٢٧]؛ مما يعكس مدى حرص القوى الكبرى على رعاية مصالحها، وتأمين وصول ثروات الشعوب المستضعفة لعواصمها من خلال إذكاء روح الفرقة بين أبناء هذه الشعوب.

تنازلات النظام الأنجولي السياسية وأبعادها : قدم النظام الأنجولي مع بداية التسعينيات بعض التنازلات السياسية، كخطوة نحو الإصلاح السياسي، والتحول الديمقراطي، فألغى نظام الحزب الواحد، وحذف الماركسية اللينينية من نظام الدولة، وسمى حزبه باسم حزب الحركة الشعبية لتحرير أنجولا[٢٨]، أي أعاد لتنظيمه السياسي اسمه الأول، بدلاً من نعته بحزب العمل.

وأُدخلت بعض التعديلات على الدستور في ٦ مارس ١٩٩١م، والتي على أساسها أصدرت الجمعية الوطنية في مايو من ذات العام قانون الأحزاب السياسية، ووصفت أنجولا بأنها دولة ديمقراطية، متعددة الأحزاب[٢٩]، بعد سيطرة تنظيم سياسي واحد على كافة مناحي الحياة في البلاد طوال خمس عشرة عامًا.

وتجدر الإشارة إلى أن ذلك التوجه الجديد في أنجولا قد وقفت خلفه مجموعة من العوامل الدولية والإقليمية والداخلية، فقد شهد المجتمع الدولي تحولات جذرية، كان أبرزها التراجع الأيديولوجي للاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، وسعي الولايات المتحدة إلى رسم خريطة سياسية جديدة لإفريقيا، تتوافق مع مصالحها، وتُركز أوراق اللعبة السياسية في يدها[٣٠]، ومن ثم كان على الأنظمة التي سارت في فلك الاتحاد السوفيتي مراجعة نفسها، وتوفيق أوضاعها بدلاً من زوالها في ظل نظام عالمي جديد.

ولذلك اضطرت بعض الأنظمة الاستبدادية الإفريقية إلى قبول الإصلاحات التعددية، كالكاميرون وتوجو ومالي وبنين وغيرهم[٣١].

وإقليميًا حصلت ناميبيا على استقلالها عن جنوب إفريقيا، وانسحبت القوات الكوبية من أنجولا نفسها، وداخليًا تعالت الأصوات المطالبة بالديمقراطية[٣٢]، وتبني التعددية الحزبية، والأخذ بالتجارب الديمقراطية الوليدة في أفريقيا.

والمؤكد أن ذلك التوجه قد ساهم في مد جسور التواصل بين المتقاتلين في البلاد، فهو على الأقل قد أضاع على المعارضين للنظام فرص الاستمرار في الحرب، والمتاجرة بمحاربته للقضاء على نهجه الشمولي في الحكم والإدارة، ومن ثم فتح الطريق لتسويات السلام.

تسويات السلام مايو ١٩٩١م :

رعت الحكومة البرتغالية في ظل وجود مراقبين من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية[٣٣] سلسلة أخرى من المفاوضات بين طرفي النزاع في أنجولا، انتهت في « استوريل « بالبرتغال بتوقيع الرئيس الأنجولي دوس سانتوس، ورئيس الاتحاد الوطني المُعارض جوناث سافيمبي أربع تسويات للسلام في ١ مايو ١٩٩١م، عُرفت باسم « اتفاقات السلم لأنجولا «، واتفق على توقيعها بصورة نهائية في ٣١ مايو ١٩٩١م في لشبونة[٣٤].

وجاء الاتفاق الأول بعنوان : « وقف إطلاق النار «، وتضمن وقف جميع الأعمال القتالية بين طرفي الاتفاق، ووقف الدعاية المعادية المتبادلة بينهما داخليًا وخارجيًا، والإفراج عن المسجونين أثناء القتال لديهما[٣٥].

وتضمن الاتفاق تشكيل لجنة سياسية - عسكرية مشتركة من الحكومة الأنجولية والاتحاد الوطني كأعضاء، ودول الولايات المتحدة والبرتغال والاتحاد السوفيتي كمراقبين، وحُددت مهام هذه اللجنة في الإشراف السياسي التام على وقف إطلاق النار، وتطبيق تسويات السلام، واتخاذ القرار النهائي بشأن أي انتهاك لهذه التسويات، وحُددت لواندا كمقر للجنة[٣٦].

واشتمل الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة أخرى؛ للتحقق والمراقبة، تتحقق من وقف إطلاق النار، وتُراقب مدى التزام طرفي الاتفاق به، وكان لها الحق في

تكوين فرق للمراقبة، ونشرها في جميع أنحاء البلاد، على أن تُوزع على ٥٠ موقعًا مُحددًا لتجميع قوات الطرفين، منها ٢٧ موقعًا لتجميع قوات الحكومة، و٢٣ لتجميع قوات يونيتا، بجانب ٣٢ مطارًا، لتبلغ عدد فرق المراقبة ٨٢ فريقًا[٣٧]، هدفت جميعها إلى مراقبة تجميع كل حاملي السلاح.

وحدد الاتفاق يوم ٣١ مايو ١٩٩١م لنفاذ وقف إطلاق النار، وبدء مهام اللجان المشتركة، وسفر فرق المراقبة لمواقعها المُحددة؛ لمزاولة أعمالها، وبدء عملية الأمم المتحدة للتحقق، وحدد ١ أغسطس ١٩٩١م لإتمام تجميع كل القوات المسلحة في مواقع التجمع المُحددة لها، كما حدد تاريخ إجراء الانتخابات لإلغاء هيئات التحقق والمراقبة[٣٨]، كبعثة الأمم المتحدة للتحقق، واللجنة السياسية – العسكرية المشتركة، ولجنة التحقق والمراقبة.

وحمل الاتفاق الثاني عنوان : « المباديء الأساسية لإقرار السلم في أنجولا»، واشتملت هذه المباديء على اعتراف الاتحاد الوطني بالرئيس سانتوس والحكومة الأنجولية لحين إجراء الانتخابات، واكتساب الاتحاد منذ بدء نفاذ وقف إطلاق النار حق ممارسة كافة الأنشطة السياسية بحرية تامة وفقًا للدستور، وقانون الأحزاب، وإجراء الحكومة مناقشات مع جميع القوى والأحزاب السياسية؛ للتشاور في التعديلات الدستورية المُقترحة، والقوانين المنظمة للانتخابات[٣٩].

وتضمن الاتفاق إجراء انتخابات حرة ونزيهة؛ لتشكيل حكومة جديدة، بعد تسجيل الناخبين تحت إشراف مراقبين دوليين، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإنشاء جيش وطني، يبدأ تكوينه مع بدء وقف إطلاق النار، وينتهي مع بدء الانتخابات[٤٠].

وعنون الاتفاق الثالث بـ « مفاهيم حل المسائل المعلقة بين حكومة أنجولا والاتحاد الوطني»، وأكد على حرية ممارسة الاتحاد الوطني لنشاطه السياسي، وتحديد موعد الانتخابات، وإجرائها تحت إشراف دولي، والتشاور مع القوى السياسية حول الدستور وقانون الانتخابات، وتأسيس الجيش الوطني[٤١].

وجاء الاتفاق الرابع بعنوان « بروتوكول استوريل «، وتضمن انتخاب رئيس الجمهورية والجمعية الوطنية بالاقتراع السري المباشر، واتباع نظام التمثيل النسبي في الانتخاب التشريعية، وكفالة حرية التعبير وتأسيس الجمعيات والاتصال بوسائل الإعلام، واقتراح إجراء الانتخابات فيما بين ١ سبتمبر ، ٣٠ نوفمبر ١٩٩٢، وتحديد مهام اللجنة السياسية العسكرية المشتركة – سابقة الذكر -، وتسجيل الاتحاد الوطني كحزب سياسي وفقًا للقانون، وإعادة سيطرة الحكومة على المناطق الخارجة عن سيطرتها(٤٢)، أي الواقعة تحت سيطرة قوات الاتحاد الوطني.

وتضمن البروتوكول تشكيل جيش وطني من ٥٠ ألف فرد، يُساهم فيه كل طرف من طرفي الاتفاق بالنصف، مع تسريح كل طرف لجميع قواته التي لا تُسجل في الجيش قبل موعد الانتخابات، وأن يخضع الجيش للسلطة السياسية، وتكون مهمته الدفاع عن استقلال البلاد والسلامة الإقليمية، وتأدية مهام المصلحة العامة الأخرى التي تكون من مسئولية الدولة إذا لزم الأمر وفقًا للقانون، كتلبية الاحتياجات الأساسية للناس، وأن يكون لأفراده حق التصويت في الانتخابات، دون المشاركة في أي عمل حزبي أو نقابي(٤٣).

كما نص البروتوكول على أن يكون للجيش قيادة عليا، تتألف من ضابط برتبة جنرال من كل طرف من طرفي الاتفاق، يُساعدهما هيئة أركان عامة، تتشكل مناصفة من الطرفين، علاوة على تحديد تشكيلات الجيش وقياداته ومراكزه وقواته الجوية والبحرية، وتشكيل لجنة مشتركة لتكوين القوات المسلحة، تخضع للجنة السياسية العسكرية المشتركة، وضرورة دراسة الطرفين لمشكلة توفير فرص عمل للقوات المُسرحة، والمصابين من جراء الحرب(٤٤).

والواضح من مضمون التسويات السابقة أنها قد حرصت على إعادة تنظيم الأوضاع السياسية والعسكرية في أنجولا بشكل كبير؛ فقد غيرت من ملامح النظام السياسي في البلاد؛ إذ أكدت على إلغاء النظام الشمولي الذي يعتمد على سياسة الحزب الواحد في الحكم والإدارة، وأبدلته بنظام أكثر انفتاحًا على النظم الديمقراطية،

يعتمد على التعددية الحزبية، واتساع دائرة المشاركة السياسية؛ علاوة على بناء جيش وطني موحد، ذو عقيدة وحدوية وانتماء وحيد نحو الدولة الأنجولية، بعيدًا عن تعدد الولاءات والانتماءات العرقية.

وقد رحب الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بتلك التسويات، ووصفتها الدولتان بنموذج لصنع السلام في العالم بعد انتهاء الحرب الباردة[٤٥] التي كلفت أفريقيا خسائر فادحة، مازال كثير من أقطارها يُعاني منها.

وحرص النظام الأنجولي على تنفيذ تلك التسويات؛ لذا طلب وزير خارجيته من الأمم المتحدة في ٨ مايو ١٩٩١م إبقاء قوات بعثتها في البلاد إلى أن تُنجز الانتخابات وفقًا لتلك التسويات، ومن ثم قرر مجلس الأمن في ٣٠ مايو إنشاء البعثة الأممية الثانية لأنجولا، وحدد مهامها في التحقق مما اتفق عليه طرفي السلام، ومراقبة وقف إطلاق النار، وأعمال الشرطة، وتكونت البعثة من ٥٤٨ فردًا[٤٦]، وكان هذا عدد ضئيل، لا يتناسب مع الطموحات والأمنيات المأمولة، خاصة في بلد كان يوجد فيه قوات مسلحة متعادية، تُقدر بعشرات الآلاف، ومُنتشرة في كل مكان في أرجائه.

وعلى أي حال دخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في الميعاد المُحدد في ٣١ مايو ١٩٩١م، وصار الرهان الحقيقي على تنفيذ بنود الاتفاق على أرض الواقع؛ لفض الاشتباك بين القوات المتقاتلة، وسيادة الأمن والأمان، وتمهيد البيئة السياسية المناسبة لإتمام المسار الديمقراطي الذي حددته تسويات السلام.

وعلى هذا النحو انتهت الحرب الأهلية في أنجولا، تاركة ورائها عدم صلاحية نحو ٧٠ ٪ من طُرقها؛ بسبب الألغام وانهيار حالتها، بجانب محدودية الاتصالات الهاتفية، وندرة موارد المياه والأغذية والوقود، وانتشار الأمراض والأوبئة، كالملاريا[٤٧]، وتدمير البنية التحتية في معظم أرجاء البلاد.

الوضع الأمني بعد سريان التسويات :

كان من المفروض تجميع قوات طرفي التسويات بحلول ١ أغسطس ١٩٩١م، غير أن هذا لم يتم على أرض الواقع؛ مما أدى إلى تحديد ١٥ سبتمبر؛ لإنجاز هذه

المهمة، ومع ذلك لم يُجمع سوى ٦٠٪ من القوات التي أعلن الطرفان عنها، وبرر الاتحاد الوطني ذلك بضعف الإمكانات لنقل جنوده لمناطق التجمع، خاصة أن معظمهم برفقة أسرهم، وتعللت الحكومة بصعوبة نقل جنودها الموزعين على كافة أنحاء البلاد مع كثير من الأسلحة الثقيلة[٤٨].

وترتب على ذلك وقوع بعض العمليات العنيفة، منها قتل أحد رجال الشرطة لجندي من الاتحاد الوطني في ٦ أبريل ١٩٩٢م في شونجوروي بمقاطعة بنجويل؛ مما دفع ٤٠ جنديًا من الاتحاد إلى مهاجمة بعض مقار الحكومة في المدينة، وأسر أربعة رجال شرطة؛ لذلك ادعت الحكومة وجود جيش سري للاتحاد في مقاطعة كواندو كوبانجو جنوب شرق البلاد؛ مما دفع اللجنة العسكرية المشتركة إلى استكشاف الأمر، وأكدت على وجود مئات الجنود التابعين للاتحاد[٤٩]، وذلك في حد ذاته كان يُنذر بالخطر حيال أي تدهور للعملية السياسية في البلاد.

ويؤكد ذلك اتهام الاتحاد الوطني للحكومة بتشكيل قوات شرطة مقاومة الشغب من قواتها الخاصة، وذلك يُعد – من وجهة نظر قادة الاتحاد - تشكيل جيش موازي[٥٠] يُمكن استخدامه لصالح الحركة الشعبية إذا لزم الأمر.

والواضح أن الاتهامات المتبادلة بين طرفي تسويات السلام، وأزمة الثقة بينهما كانت نذير خطر بَيِّن على العمليتين السلمية والسياسية في البلاد، ولذلك كان يجب تبديد أزمة الثقة بينهما، وإقامة مزيد من جسور التواصل بين قادتهما قبل استكمال خريطة الطريق السياسية التي أقرتها تلك التسويات.

وتأكدت ضرورة ذلك مع اقتراب العملية الانتخابية؛ إذ وقعت أعمال عنف واسعة من قبل الطرفين في مناطق متعددة، مثل ملانجي وهوامبو وسوريمو وغيرها، نجم عنها سقوط عدد كبير من القتلى من الفريقين، ووصل الأمر إلى إثارة الشكوك في كثير من المقاطعات حول حيادية بعثة الأمم المتحدة، وصرح بذلك الرئيس سانتوس نفسه في ٢٧ أغسطس ١٩٩٢م، وأبلغ رئيس الوزراء ذلك إلى الأمين العام للأمم المتحدة[٥١]، أي قبل إجراء الانتخابات بشهر واحد.

وانعكاسًا لتدهور الوضع الأمني في البلاد قامت قوات جبهة تحرير كابندا[٥٢] بهجمات ضد قوات الحكومة؛ اعتراضًا على إجراء الانتخابات في منطقة كابندا التي تطالب الجبهة باستقلالها؛ مما دفع رئيس البعثة الأممية إلى حث الحكومة على التباحث مع الجبهة؛ للتمكن من إجراء الانتخابات في المنطقة؛ فتباحثت مع بعض المعتدلين منها، دون المسلحين[٥٣]، وذلك ما جانبه الصواب؛ لأن المنطقة لن تشهد استقرارًا طالما استبعد المسلحين من المعادلة؛ لأنهم يمثلون الطرف الأقوى.

وتجدر الإشارة إلى أن الجيش الوطني الموحد الذي قررت التسويات تكوينه لم يتشكل من قواته سوى ٦ ٪ فقط بحلول يونيو ١٩٩٢م، وارتفعت هذه النسبة في بدايات سبتمبر – شهر إجراء الانتخابات - إلى ١٩ ٪، ورغم الإعلان عن اكتمال تشكيلات الجيش قبل إجراء الانتخابات[٥٤]، إلا أن ذلك يدل على أن تلك التشكيلات قد تمت بطريقة عشوائية، وبصورة بعيدة عن ترسيخ المباديء الوطنية والقومية داخل صفوفه؛ مما جعله عرضة للانشقاقات في ظل أي ظرف من الظروف.

وقد أعلنت الحكومة في يونيو ١٩٩٢م سيطرتها على جميع البلديات البالغة ١٦٥ بلدية، وجميع الكوميونات[٥٥] البالغة ٦٠٠ كوميون تقريبًا[٥٦]، وتضاءلت أهمية تلك السيطرة مع تواجد قوات كبيرة مازالت تحمل السلاح، ولم يتم تسريحها، وفقًا لنصوص تسويات السلام.

وعلى هذا النحو كان الوضع الأمني العام في البلاد يُنذر بالخطر، خاصة في ظل تزايد نبرة الاتهامات المتبادلة بين طرفي السلام، وانعدام الثقة بينهما، رغم تأكيد التسويات السلمية على إيقاف الدعاية المعادية المتبادلة بين الطرفين، تمهيدًا لاستكمال مسار العمل السياسي الديمقراطي.

الوضع السياسي بعد سريان التسويات :

تعديل الدستور : كانت أنجولا تخضع لدستور ١٠ نوفمبر ١٩٧٥م الذي أقرته اللجنة المركزية للحركة الشعبية لتحرير أنجولا في ذلك التاريخ، والذي تضمن تعيين رئيس الحركة رئيسًا للجمهورية، وتأسيس مجلس قيادة الثورة برئاسة

رئيس الجمهورية، وأُسندت للمجلس مهام التشريع، وتحديد سياسة البلاد الداخلية والخارجية، وتعيين وتنحية رئيس الحكومة وأعضائها، وفرض حالة الطوارىء، علاوة على تأسيس جمعية شعبية بعد حل مجلس قيادة الثورة، وقسم الدستور البلاد إلى أقاليم ومجالس وكميونات(٥٧).

وقد أجازت المادة ٥٧ من الدستور إمكانية تعديله من قبل الحركة الشعبية فقط، ولذلك أدخلت عليه بعض التعديلات في عامي ١٩٧٦ ، ١٩٨٠م؛ لتكريس نظام الحزب الواحد، والتوجه الاشتراكي للبلاد، وأعيد تعديله في مارس ١٩٩١م، وأغسطس ١٩٩٢م؛ لتغيير نظام الحكم من سياسة الحزب الواحد إلى سياسة تعدد الأحزاب، وانتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري المباشر، وتحديد فترة الرئاسة بخمس سنوات، ومنح الرئيس حق تعيين رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، وتشكيل مجلس وطني يتألف من ٢٢٠ مقعدًا، ينتخب أعضاؤه بالتصويت النسبي لمدة أربع سنوات(٥٨)، وبذلك تهيأت البلاد للسير في طريق الديمقراطية.

وفي ضوء تلك التعديلات وضع قانون تأسيس الأحزاب السياسية الذي تضمن ضرورة حصول أي حزب على توقيع ثلاثة آلاف مؤيد من ١٤ مقاطعة من مقاطعات البلاد الثمانية عشر؛ لتسجيله كحزب شرعي(٥٩).

نشأة الأحزاب السياسية والحراك السياسي الجديد : بعد التوقيع النهائي على تسويات السلام، شرعت القوى السياسية في إعلان نفسها كأحزاب؛ للانخراط في العمل السياسي الجديد الذي خلفته تلك التسويات، والاستعداد للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقررة، فبعد مرور شهر تقريبًا على سريان التسويات، بدت على الساحة السياسية الأنجولية سبع كيانات سياسية جديدة، عزمت على تأسيس أحزاب شرعية(٦٠)؛ للبحث عن موقع لها على خريطة الحياة الحزبية المتوقعة.

ومع بداية عام ١٩٩٢م وصل هذا العدد إلى ثلاثين كيانًا سياسيًا، فيما بين حزب رسمي، وآخر تحت التأسيس، وكان على رأسها جميعًا أحزاب الحركة الشعبية لتحرير أنجولا، والاتحاد الوطني لاستقلال أنجولا، والحزب الديمقراطي الأنجولي، والحزب القومي(٦١).

وقد عقدت الحكومة مؤتمرًا بمشاركة القوى والأحزاب السياسية الجديدة؛ لمناقشة قانون الانتخابات، وإجراءات تزامن الانتخابات الرئاسية والتشريعية، والتعديلات الدستورية المأمولة، ولم يشارك حزب الاتحاد الوطني في المؤتمر(٦٢)، رغم أن المؤتمر كان أحد أهم المباديء التي اشتملها اتفاق المباديء الأساسية للسلم الذي وقع عليه الاتحاد الوطني بوصفه أحد طرفي السلام.

ونظرًا لحداثة التجربة الديمقراطية في البلاد وقعت الحكومة الأنجولية في يناير ١٩٩٢م مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مشروعًا لتقديم الدعم الفني للحكومة لإجراء الانتخابات(٦٣) الرئاسية والتشريعية المقررة، وعين الأمين العام للأمم المتحدة في ٧ فبراير ١٩٩٢م مارجريت جوان أنستي ممثلةً خاصة له في أنجولا، ورئيسةً لبعثة الأمم المتحدة الثانية(٦٤) التي أُسندت إليها مهام التحقق من تنفيذ التسويات السلمية، ومراقبة العملية الانتخابية.

وأشادت كل من الولايات المتحدة وروسيا والبرتغال في بيان مشترك في ٩ أبريل ١٩٩٢م بالحراك السياسي الجديد في أنجولا، وطالبوا بتركيز الجهود على بسط سلطة الإدارة المركزية، وتشكيل الجيش الوطني، وضمان حياد الشرطة(٦٥)، وكانت هذه أكثر المسائل إلحاحًا وأهمية؛ لإقرار السلام على أرض الواقع.

وبحلول ١٨ يونيو ١٩٩٢م تكون بأنجولا ١٢ حزبًا سياسيًا شرعيًا، ومع ذلك شكك رؤساء هذه الأحزاب في فرصة إقامة انتخابات حرة ونزيهة؛ بسبب التوترات الأمنية، وقصر فترة الدعاية الانتخابية، وضعف إمكانات الأحزاب المادية، وعدم قدرة أعضائها على الوصول إلى أرجاء البلاد المختلفة؛ بسبب الطرق المقطوعة(٦٦)، وكانت تلك الشكوك على قدر كبير من الصحة؛ لانعدام البيئتين الأمنية والسياسية الملائمتين لتحقيق قدر من التحول الديمقراطي.

واشتكى أنطونيو البرتو رئيس الحزب الديمقراطي الأنجولي من أن الأحزاب الجديدة قد واجهت صعوبات جمة في العثور على مقار لها في لواندا؛ بسبب امتلاك الحكومة لكل العقارات تقريبًا في العاصمة(٦٧)، بسبب السياسة الشمولية التي انتهجها حزب الحركة الشعبية طوال خمس عشرة عامًا.

وعلى الرغم من تلك الشكوك والشكاوي زاد عدد الأحزاب الرسمية في البلاد، فمع مطلع سبتمبر ١٩٩٢م، أي قبيل إجراء الانتخابات بشهر واحد تم الاعتراف رسميًا بتأسيس ٢٥ حزبًا سياسيًا[٦٨]؛ بفضل الانفتاح السياسي الذي شهدته أنجولا بعد مايو ١٩٩١م.

ومجمل القول أن أنجولا قد شهدت بعد سريان تسويات السلام وضعًا سياسيًا مغايرًا لما قبل تلك التسويات؛ حيث اتسم الوضع الجديد بقدر كبير من الحرية السياسية، والحراك السياسي الملحوظ؛ حيث وجهت الانتقادات للحكومة، وتأسست أحزاب جديدة، وسمح لهذه الأحزاب بعقد اجتماعاتها ومؤتمراتها علنًا؛ استعدادًا للعملية الانتخابية.

إجراء العملية الانتخابية وتداعياتها : أقر المجلس الوطني الأنجولي في أبريل ١٩٩٢م بعض القوانين اللازمة لإجراء العملية الانتخابية، وضمان نزاهتها، كقانون الانتخابات الذي تضمن تأسيس مجلس وطني لإدارة الانتخابات، وقانون مباديء المراقبة الدولية للانتخابات[٦٩] الذي كان بمثابة ورقة لإثبات حسن نوايا النظام تجاه العملية الانتخابية، والتزامه بتسويات السلام.

وأقسم المجلس الوطني للانتخابات اليمين المقررة لمزاولة عمله في ٩ مايو ١٩٩٢م، وقرر بدء الدعاية الانتخابية في ٢٩ أغسطس، أي قبل شهر واحد من إجراء الانتخابات التي حُدد إجرائها في ٢٩ ، ٣٠ سبتمبر ١٩٩٢م [٧٠]، رغم الوضع الأمني السيء في البلاد، وعدم تنفيذ كل بنود التسويات السلمية، كتكوين الجيش الوطني بالصورة المطلوبة، وتسريح القوات المسلحة الزائدة عن حاجته.

ويُضاف إلى ذلك ضعف تسجيل الناخبين، فلم يتم تسجيل سوى ٧٥٠ ألف ناخب حتى ٢٠ يونيو ١٩٩٢م من نحو خمسة ملايين ناخب[٧١]، علاوة على أن مدة الدعاية الانتخابية كانت قصيرة، خاصة مع حداثة التجربة الديمقراطية، وحداثة ممارسة العمل الحزبي في البلاد.

وفي ضوء ذلك زادت الحملات الإعلامية العدائية بين النظام وحزب الاتحاد الوطني، فلم يوقف النظام على سبيل المثال راديو « المقاتل الأنجولي « التابع له، ولم يوقف حزب الاتحاد محطة « فورجان « التابعة له عن بث العداء ضد الطرف الآخر؛ مما دفع ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة إلى حث المجلس الوطني للانتخابات على وضع ضوابط للسلوك الانتخابي، وإلزام الأحزاب بها، ووافق سانتوس وسافيمبي على ذلك في اجتماعهما في ٢٩ مايو ١٩٩٢م(٧٢)، وقد أكدت تسويات السلم على ضرورة وقف الدعاية المعادية المتبادلة.

وعلى صعيد المنافسة في الانتخابات الرئاسية رشح الحزب القومي أحد قياداته لخوض الانتخابات(٧٣)، وأعلن جواكيم أندرادي، شقيق رئيس الحركة الشعبية ترشحه، وانتقد الحركة والاتحاد الوطني؛ لمسئوليتهما عن الحرب، وكان يراهن على دعم الكنيسة الكاثوليكية له؛ لكونه مسيحيًا كاثوليكيًا(٧٤).

وتقدم ١٨ حزبًا بمرشحين لخوض انتخابات الجمعية الوطنية التشريعية، والتنافس على مقاعدها البالغة ٢٢٠ مقعدًا، في حين وافقت المحكمة الشعبية العليا على ترشح ١١ شخصًا لخوض انتخابات رئاسة الجمهورية، كان أقواهم على الإطلاق سافيمبي، مرشح حزب الاتحاد الوطني، والرئيس سانتوس، مرشح حزب الحركة الشعبية(٧٥)؛ لما لحزبيهما من تاريخ نضالي ضد المستعمر البرتغالي، وعصبية قبلية متجذرة في البلاد.

وكانت التوقعات ترجح كفة سافيمبي؛ لما يتمتع به من شخصية كاريزمية، وتركيزه في حملاته الانتخابية على توضيح مفاسد نظام منافسه، وسوء إدارته الاقتصادية، دون أن يُركز على برنامج واضح المعالم؛ لحل مشكلات المجتمع الأنجولي المتراكمة(٧٦) طوال عهديه الاستعماري والوطني.

على جانب آخر اعتمد سانتوس على خبرته السياسية؛ حيث استأجر شركة دعاية برازيلية، متخصصة في مجال الحملات الانتخابية؛ للمساعدة في تحسين صورة نظامه المشوة، ومواجهة اتهامات المعارضة، واستنكر توقعات هزيمته

وهزيمة حزبه، وقال في حديث تلفزيوني : « لماذا يخسر جيش التحرير ... بعد أن دافع لفترة طويلة عن الشعب، وسلامة الأراضي الاقليمية، وثبت الديمقراطية، واقتصاد السوق الحر، وحقق السلام»(٧٧).

وعمل حزب الحركة الشعبية جاهدًا على تجنب مصير الأنظمة الماركسية الأخرى في دول أوروبا الشرقية، ونيكاراجوا بأمريكا الوسطى، وبعض دول العالم الثالث التي فشلت جميعها في الاستمرار في الحكم عن طريق الاحتكام لصندوق الاقتراع، وابتعد الحزب عن توجهاته الشمولية، وطرح نفسه بتوجهات جديدة، كدعم الديمقراطية، وتعدد الأحزاب، ونشر السلام بين أبناء أنجولا جميعًا، والانفتاح الاقتصادي، واتباع السوق الحر، واتخذ الحزب شعار « أنجولا الجديدة « شعارًا له، ووزع قمصان على المواطنين تحمل هذا الشعار، بجانب كلمة « السلام»، وزار سانتوس هوامبو معقل خصومه العسكريين والسياسيين الجدد(٧٨).

وردًا على ذلك زار سافيمبي العاصمة لواندا وسط مظاهرات حاشدة من مؤيديه، وأعلن أنه جاء كرجل سلام، وأن حزبه سيبقى معارضًا لسياسة حكومة حزب الحركة الشعبية، ورفع أنصاره شعارات عديدة، منها : « بعيدًا عن الروس والكوبيين»، « من الذي يحكم في أرضنا «، « إن الناس سئمت وتريد التغيير»(٧٩)، وكلها شعارات هجومية على النظام الحاكم منذ استقلال البلاد.

وعلى الرغم من انحصار المنافسة بين الحزبين الكبيرين، إلا أن البعض قد توقع نفور الناس منهما؛ لمسئوليتهما المشتركة عن الحرب الأهلية التي أنهكت البلاد اجتماعيًا واقتصاديًا، وتوقع انجذاب الناس لكيان سياسي جديد بعيدًا عن هذين الحزبين(٨٠).

وتطبيقًا لقانون مباديء المراقبة الدولية للانتخابات، خصصت الأمم المتحدة ٤٠٠ مراقب أممي؛ لمراقبة العملية الانتخابية في ٥٨٠٠ مركز انتخابي، موزعين على مقاطعات البلاد الثمانية عشر، وتقرر توزيع ٢٤ ألف فرد من أفراد الشرطة على تلك المراكز؛ لتأمين عملية الاقتراع وصناديقها(٨١).

وقبل إجراء الانتخابات بأسبوع طلب وزير خارجية أنجولا رسميًا من الأمين العام للأمم المتحدة تمديد فترة البعثة الأممية في أنجولا إلى ٣١ ديسمبر ١٩٩٢م؛ لحين إرساء العملية الديمقراطية في البلاد[٨٢]، ومن ثم ترسيخ تسويات السلام.

وأجريت الانتخابات في ميعادها المُحدد، بعد أن وصل عدد المسجلين لها نحو ٥ ملايين ناخب، واتسمت العملية الانتخابية بالسلاسة، وإقبال جماهيري كبير طوال يومي التصويت، والتزمت الشرطة بالحياد، وكان لكل من حزبي الاتحاد الوطني والحركة الشعبية وكيلين على الأقل داخل كل مركز من مراكز الاقتراع[٨٣]، بوصفهما أكبر المتنافسين في الانتخابات.

وحضر مراقبي بعثة الأمم المتحدة عملية فرز الأصوات في ١٦٦ مركزًا للاقتراع، أسفر الفرز فيها عن تقدم سانتوس عن سافيمبي بنسبة ٣ : ٢، ومع ذلك ادعى حزب الاتحاد عبر محطة إذاعة فورجان في ٣ أكتوبر فوزه في جميع المحافظات الـ ١٨، في حين ادعت وسائل إعلام الحكومة فوز حزب الحركة الشعبية فوزًا كاسحًا، وأعلن التلفزيون الحكومي فوز سانتوس بالرئاسة[٨٤].

وفي اليوم ذاته تقدم حزب الاتحاد وستة أحزاب أخرى بطعون للمجلس الوطني للانتخابات، تُفيد بوقوع انتهاكات كبيرة تُخل بالعملية الانتخابية برمتها؛ لذا تم إرجاء إعلان النتائج النهائية؛ لحين البت في تلك الطعون، ومع ذلك انسحبت قيادات حزب الاتحاد من الجيش الأنجولي الجديد بعد خطبة لسافيمبي شكك فيها في نتائج الانتخابات؛ حيث انسحب ١١ جنرالاً في ٦ أكتوبر؛ احتجاجًا على ما أسموه « الغش والخداع « في الانتخابات[٨٥]، ويبدو أن الحزب كان مبيتًا النية لذلك إذا جاءت نتائج الانتخابات على غير هواه.

وأكدت واشنطن على أن ذلك الانسحاب لا يتفق مع روح تسويات السلام، وصرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية بأن بلاده تضغط على سافيمبي؛ للاعتراض على العملية الانتخابية بالوسائل القانونية، دون اللجوء لأي عنف[٨٦].

وعلى الرغم من ذلك اندلعت أعمال العنف في البلاد؛ مما دفع مجلس الأمن

الدولي إلى إرسال وفد منه لأنجولا في ١١ أكتوبر؛ لمقابلة سافيمبي في معقله بهوامبو؛ لمنع اتساع دائرة العنف، وإقناعه باستكمال المرحلة الثانية للانتخابات الرئاسية، في وقت استهدفت فيه انفجارات كبيرة قيادات من حزبه في فندق توريزمو بلواندا، وسيطرت قواته على مدينة أندولو وسط أنجولا، ومراكز بلديات بعد طرد وقتل من فيها من موظفين حكوميين(٨٧).

والواضح أن حزب الاتحاد قد قرر رفض نتائج الانتخابات قبل إعلانها بصورة رسمية، فقد انسحبت قياداته من القوات المسلحة دون انتظار تلك النتائج، وربما أراد بذلك الضغط على النظام؛ لقبول تشكيل حكومة ائتلافية من الحزبين، بعد تأكده من أن إعلان نتائج الانتخابات سيكون في غير صالحه.

وفي ١٦ أكتوبر أعلن رئيس المجلس الوطني لإدارة الانتخابات أن التحقيقات لم تكشف عن وجود انتهاكات جسيمة تُخل بالعملية الانتخابية، وأعلن في اليوم التالي النتائج الرسمية للانتخابات التي أسفرت عن نسبة تصويت ٩١٪ من عدد الناخبين، البالغ ٤,٨٦ مليون ناخب(٨٨)، وهو الرقم الذي تم تسجيله قبل إجراء الانتخابات مباشرة.

وأعلن فوز حزب الحركة الشعبية في الانتخابات التشريعية بـ ١٢٩ مقعدًا، بنسبة ٥٨,٦٪ من مقاعد البرلمان، البالغة ٢٢٠ مقعدًا، مقابل ٧٠ مقعدًا لحزب الاتحاد الوطني، بنسبة ٣١,٨٪، وفوز سانتوس بنسبة ٤٩,٥٧٪، مقابل ٤٠,٠٧٪ لسافيمبي، وبالتالي كان لابد من إجراء جولة إعادة بينهما، وفقًا لقانون الانتخابات(٨٩)؛ لعدم حصول أحدهما على نسبة ٥٠ ٪ + واحد.

وعلى الفور أعلنت أنستي ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في بيان لها نزاهة العملية الانتخابية، وطالبت جميع الأطراف بقبول نتائجها، وأيدت بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمة الإفريقية، ومنظمة الاتحاد الأوروبي هذا البيان، غير أن إعلام حزب الاتحاد قد شن حملة عدائية ضد أنستي والمنظمة الدولية التي تعرض ممثليها للتهديد بالقتل من قبل أنصار الحزب(٩٠)؛ لاعتقادهم في عدم حيادها تجاه الانتخابات، وانحيازها للحركة الشعبية.

وادعى حزب الاتحاد أن الانتخابات قد شهدت غشًا كبيرًا ومنتظمًا وممنهجًا، ورفض قبول نتائجها النهائية؛ مما دفع ممثلة الأمين العام إلى السعي لإقناع سافيمبي بتلك النتائج، دون جدوى؛ لذا قرر مجلس الأمن إرسال لجنة إلى أنجولا؛ لدعم السلام في البلاد[٩١]، ومنع استئناف الحرب الأهلية.

أحداث ما بعد إعلان نتائج الانتخابات والموقف الدولي منها :

لقد اتسعت دائرة العنف والقتل والإرهاب في شتى أرجاء أنجولا بعد رفض حزب الاتحاد الوطني لنتائج الانتخابات رسميًا، ففي ٣٠ أكتوبر ١٩٩٢م وقع قتال عنيف بين شرطة مكافحة الشغب وقوات الاتحاد في ضاحية كاسانجا بلواندا على أثر قتل جنود الاتحاد بعض المدنيين[٩٢].

وفي اليوم ذاته قرر مجلس الأمن تمديد فترة البعثة الأممية إلى ٣٠ نوفمبر ١٩٩٢م، وحث جميع الأطراف المعنية على الالتزام بتسويات السلام، والسير في طريق إنهاء الانتخابات الرئاسية، وأدان هجوم إعلام حزب الاتحاد على ممثلة الأمين العام، والبعثة الأممية، وموظفي الأمم المتحدة[٩٣].

ومع ذلك اندلعت في اليوم التالي مواجهات أشد عنفًا بين قوات الحكومة وقوات حزب الاتحاد في نواح عديدة من البلاد، وشهدت العاصمة مجابهات دامية، قُتل فيها تشيتوندا، نائب رئيس حزب الاتحاد، وسالوبيتو بينا، رئيس وفده في اللجنة السياسية المشتركة، وأُصيب عددًا من قياداته المدنية والعسكرية[٩٤].

وفي ضوء ذلك نجح الأمين العام للأمم المتحدة في ٢ نوفمبر في الحصول على موافقة سانتوس وسافيمبي على وقف إطلاق النار، ومع ذلك استمر حزب الاتحاد في السيطرة على البلديات، حتى وصل عدد ما سيطر عليه منها ٥٧ بلدية، كما سيطر على سد كاباندا في مقاطعة كونزا نورتي، في حين ركزت الحكومة على السيطرة على المدن والمراكز الرئيسية والحيوية[٩٥].

وفي ٥ نوفمبر التقى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بسانتوس، الذي أوضح له رغبته في عودة الأحوال كما كانت عليه قبل الانتخابات مباشرة، وأن تهيئة

البلاد لإعادة الانتخابات الرئاسية تحتاج نحو ثمانية أشهر، علاوة على ضرورة تجريد أسلحة الخارجين عن القانون، وسيطرة الحكومة على كافة بلديات الدولة[٩٦]، وكان ذلك من الصعب قبوله من قبل حزب الاتحاد؛ بسبب أزمة الثقة المُتجذرة بين الطرفين، وسيطرته على نحو ٣٥ ٪ من بلديات البلاد.

ومن جانبه طالب سافيمبي في لقائه بالمبعوث الأممي في ١٠ نوفمبر بضمان سلامته الشخصية، وسلامة قيادات حزبه، وتوسيع مهام البعثة الأممية؛ لحين إعادة الانتخابات الرئاسية التي وافق عليها مبدئيًا، ولكن الوضع على الأرض كان أبعد ما يكون عن إتمام المسار الديمقراطي، ففي اليوم التالي احتجزت قوات حزب سافيمبي عدد من الأجانب كرهائن، كان منهم سفير زيمبابوي، في حين قتلت شرطة مكافحة الشغب أعداد كبيرة من أنصاره[٩٧].

ووافقت لجنة سياسات حزب الاتحاد في ١٧ نوفمبر على نتائج الانتخابات التشريعية رغم تزويرها - كما ذكرت - من أجل عملية السلام، ورفضت الأمم المتحدة وصف اللجنة للانتخابات بالمزورة[٩٨]؛ لأن ذلك يُعد طعنًا في مصداقية المنظمة الدولية التي أشرفت على العملية الانتخابية، وأكدت على نزاهتها.

واشترطت الحكومة للدخول في حوار وطني، وقف إطلاق النار، والالتزام بتسويات السلام، وقبول نتائج الانتخابات التشريعية، وتوسيع مهام البعثة الأممية[٩٩]؛ لضعف إمكاناتها، ومحدودية مهامها.

وعقد الرئيس سانتوس في ٢١ نوفمبر مؤتمرًا لجميع الأحزاب التي فازت بمقاعد في البرلمان؛ لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وعقْد البرلمان المنتخب، وقد تخلف عن حضور المؤتمر قيادات حزب الاتحاد؛ بحجة الخوف من الفتك بهم، رغم تأكيد مسئولي الأمم المتحدة على توفير حراسة أممية مُشددة لهم[١٠٠].

ومن جانبها طالبت الجماعة الأوروبية في بيان لها في ٢٢ نوفمبر الحكومة وحزب الاتحاد بوقف القتال فورًا، والالتزام بالمسار الديمقراطي، واستنكرت رفض القادة العسكريين لحزب الاتحاد حضور اجتماع في أديس أبابا، وطالبت الحزب

بقبول نتائج الانتخابات التشريعية، كما طالبت الأمم المتحدة بالقيام بدور أكبر في أنجولا[١٠١]؛ نظرًا لضعف دور البعثة الأممية بها.

وفي ٢٦ نوفمبر اجتمع الطرفان في ناميبا - إحدى المدن الأنجولية - تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة، واتفقا على إتمام تسويات السلام، وفي اليوم ذاته بدأ البرلمان المنتخب جلساته في ظل غياب أعضاء حزب الاتحاد؛ بسبب المخاوف الأمنية[١٠٢].

وعلى الرغم من ذلك واصلت قوات حزب الاتحاد توسعاتها على الأرض؛ حيث استولت في ٢٩ نوفمبر على مدينة ونيجاجي التي توجد بها قاعدة جوية مهمة، ورغم انسحابها منها تحت ضغط البعثة الدولية، إلا أنها قد سيطرت على ثُلثي بلديات الدولة بعد طرد الإدارة الحكومية منها[١٠٣].

وشُكلت حكومة وحدة وطنية في ٢ ديسمبر برئاسة ماركو لينو، الأمين العام السابق لحزب الحركة الشعبية، وتألفت من ٢٧ وزيرًا ووزير دولة، وعرض على حزب الاتحاد حقيبة وزير الشئون الثقافية، وحقائب أربع نواب لوزارات الدفاع، والزراعة، والأشغال العام، والمساعدات الاجتماعية[١٠٤]، وكان ذلك أقل بكثير من نصيب الحزب في البرلمان الذي كان يُمثل نحو ثلث مقاعده.

ويُضاف إلى ذلك أن ما أُسند إلى الحزب من حقائب وزير ونائب وزير كان بعيدًا كل البعد عن الوزارات السيادية؛ باستثناء حقيبة نائب وزير الدفاع؛ مما كان يؤصل أزمة الثقة بين الطرفين المتصارعين.

وتجدر الإشارة إلى أن خطوة تشكيل الحكومة الأنجولية الجديدة قد جاءت في ظل تحسُن علاقات النظام الأنجولي بالإدارة الأمريكية؛ إذ فُتحت القنوات الدبلوماسية بين الجانبين منذ منتصف نوفمبر ١٩٩٢م؛ حيث اجتمع مسئول كبير من النظام بوزير التجارة الأمريكي، وتبادلت الاتصالات بين الطرفين[١٠٥].

ولا ريب أن ذلك التحسن قد وقفت وراءه عوامل كثيرة، منها انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، وابتعاد النظام الأنجولي عن الشيوعية، وتوجهه نحو سياسة السوق الحر، والانفتاح على الغرب.

وعلى الرغم من إعلان لجنة سياسات حزب الاتحاد قبول مقاعد الحزب في البرلمان، وترشيح شخصيات للمناصب التي حددتها الحكومة، وإعادة الجنرالات الذين انسحبوا من الجيش الأنجولي، إلا أن ذلك لم يتم؛ بسبب تمسك الحزب بما سيطر عليه من أرض، ورفضه الانسحاب من المدن والبلديات التي خضعت له، وبدأ كل فريق يستعد لخوض حرب واسعة النطاق[١٠٦].

وبناءً على ذلك عرض الأمين العام للأمم المتحدة في ١٢ ديسمبر على سافيمبي وسانتوس الاجتماع في جنيف للحوار والمناقشة، فوافق الأول، ورفض الثاني الاجتماع خارج لواندا، فأبدى له الأمين العام مخاوف قادة حزب الاتحاد، ونصحه بوضع الأوضاع المتدهورة في بلاده في الحُسبان[١٠٧]، ومع ذلك رفض سانتوس عقد الاجتماع في جنيف، وصمم على عقده في العاصمة الأنجولية.

ومع تأزم الموقف طالب الاتحاد الأوروبي في ١٥ ديسمبر ١٩٩٢م من حزب الاتحاد الالتزام بتسويات السلام، والاعتراف الكامل بنتائج الانتخابات، والتعاون مع الحكومة الأنجولية الجديدة؛ لإتمام المسار الديمقراطي[١٠٨]، وبالتالي تجنب البلاد ويلات الحرب التي أحرقت الأخضر واليابس طوال ثلاثة عقود.

ومن جانبها دعت منظمة الوحدة الأفريقية الأطراف المعنية في أنجولا إلى الالتزام باتفاقات السلام، واتباع الحوار السياسي، واستكمال المسار الديمقراطي، وأعربت عن استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة؛ للتوصل إلى حل للأزمة الأنجولية[١٠٩]، ويتضح من ذلك ضعف دور المنظمة الأفريقية في إقرار السلام في أفريقيا؛ إذ عجزت عن المشاركة بصورة فعالة في إنجاح التسويات السلمية والمسار الديمقراطي في أنجولا، كدولة إفريقية، واكتفت بدعوة الأمم المتحدة للتدخل لحل الأزمة، والإعراب عن استعدادها للتعاون معها في حلها.

ومع استمرار حزب الاتحاد في السيطرة على مزيد من البلديات، شنت الحكومة في نهاية ديسمبر ١٩٩٢م هجومًا عسكريًا شاملاً على قواته في كافة أرجاء البلاد؛ مما دفع بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة حينذاك إلى إبلاغ مجلس الأمن

باستئناف الحرب الأهلية في أنجولا على نطاق واسع(١١٠)؛ لتنتهي بذلك فترة السلم التي لم يتجاوز عمرها العام ونصف العام.

عوامل فشل التسويات السلمية وإخفاق التجربة الديمقراطية :

يمكن تعديد عوامل فشل التسويات السلمية في أنجولا، وإخفاق تجربتها الديمقراطية الأولى على النحو التالي :-

أولاً : الإخفاق في تجميع السلاح من المتقاتلين وتسريحهم : لم يلتزم طرفي السلام بتجميع كافة قواتهما المسلحة في المناطق التي خُصصت لهذا الغرض، وفقًا لاتفاقات السلام، ومن ثم عدم تسريحهم أو تسريحهم بصورة غير سليمة، لدرجة أن البعض قد وصف عملية التسريح بالمهزلة والأكذوبة، وساعد على ذلك ضعف رقابة الأمم المتحدة(١١١)؛ بسبب ضعف مهام بعثتها، وإمكاناتها.

ومن مظاهر عدم التزام الطرفين باتفاقات السلام تحويل الحركة الشعبية لنحو ٢٠ ألف جندي من قواتها الخاصة إلى قوة شرطة شبه عسكرية، في حين احتفظ الاتحاد الوطني بنحو ٢٥ ألف من مسلحيه داخل الأدغال بكامل أسلحتهم(١١٢)، وكأن كل من الطرفين كان يستعد لمواصلة الحرب كل على طريقته متى فشل في تحقيق مآربه بالطرق السياسية والديمقراطية عبر صناديق الاقتراع.

ثانيًا : الفشل في إيقاف الحملات الإعلامية العدائية : فشل الراعون للتسويات السلمية في إجبار طرفي السلام على إيقاف الحملات الإعلامية العدائية التي شنتها وسائل إعلام كل طرف ضد الطرف الآخر، على الرغم من تأكيد التسويات على ضرورة وقف تلك الحملات؛ لتهيئة البلاد للعملين السلمي والديمقراطي.

فقد دأب راديو « مقاتل أنجولا « التابع للحركة الشعبية على مهاجمة الاتحاد الوطني ورموزه، في حين سخرت محطة « فورجان « التابعة للاتحاد الوطني برامجها للنيل من النظام الأنجولي الذي يقوده حزب الحركة الشعبية، بل وهاجمت البعثة الأممية في البلاد، ومنظمة الأمم المتحدة، وموظفيها، وحرضت عليهم؛ مما جعلهم أهداف لأنصار حزب الاتحاد(١١٣).

وقد تسبب نشاط تلك الوسائل الإعلامية في تثبيت روح الكراهية والعداء بين طرفي السلام من جانب، وبين أنصارهما من جانب آخر، ومن ثم سهل إثارة الجميع بمجرد التشكيك في نتائج الانتخابات.

ثالثًا : التأخر في تكوين الجيش الوطني : كان تكوين جيش وطني من أهم المباديء الرئيسية التي بُنيت عليها تسويات السلام[١١٤]؛ ولذلك كان التأخر في تشكيله، وتأهيله بصورة تخدم الصالح العام للوطن، بعيدًا عن التحزب كفيلاً بإفشال العملية السلمية برمتها.

وكان تشكيل ١٩٪ فقط من الجيش حتى بداية سبتمبر ١٩٩٢م، ثم إعلان إتمام تشكيله قبل الانتخابات مباشرة، أي استكمال تشكيله في أقل من شهر دليلاً على أن هذا الجيش كان يفتقد التلاحم الوطني، والولاء إلى الدولة، والاندماج بين قياداته وتشكيلاته بصورة تمنع انهياره بسهولة[١١٥]، مثلما حدث بعد إعلان نتائج الانتخابات، ورفض حزب الاتحاد الوطني لتلك النتائج.

رابعًا : السير في طريق إجراء الانتخابات رغم الانهيار الأمني : لقد اقترحت التسويات السلمية إجراء الانتخابات في الفترة من ١ سبتمبر إلى ٣٠ نوفمبر ١٩٩٢م، وتقرر إجرائها في ٢٩ ، ٣٠ سبتمبر[١١٦] رغم التأخر في تنفيذ بعض بنود تلك التسويات، وأهمها تسريح القوات المسلحة من الطرفين، وتهيئة البيئة السياسية الآمنة لإجراء الانتخابات.

وكان يجب في ظل المخاطر الأمنية الكبيرة في البلاد تأجيل إجراء الانتخابات، وعدم التسريع به؛ لحين إتمام عمليات تسريح القوات المسلحة الزائدة عن حاجة الجيش بصورة سليمة، ونزع السلاح من أيدي أفرادها[١١٧] الذين ساهموا في استئناف الحرب الأهلية بمجرد وقوع خلاف سياسي بين طرفي السلام.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة، وفي القلب منها بعثتها في أنجولا تتحملان مسئولية ذلك، ويخص بالذكر « أنستي «، الممثل الخاص للأمين العام في أنجولا، لأنها كانت أضعف من أن تتخذ قرار بتأجيل الانتخابات، أو أن تُحفز الأمم المتحدة لاتخاذ مثل هذا القرار[١١٨] في ظل ظروف كانت لا تُبشر بخير.

وأكد على ذلك جو شريبر، المتحدث باسم مكتب الاتصال الأمريكي حين قال: « إن الجميع قد أذنب في حق الشعب الأنجولي؛ بسبب عدم التأكد من أن جميع الشروط المسبقة الضرورية للانتخابات قد تحققت»(١١٩)، ويقصد – بالطبع – بنود التسويات السلمية، كتكوين الجيش وإدماج القوات المسلحة.

خامسًا : ضعف ولاية بعثة الأمم المتحدة : كان ضعف مهام بعثة الأمم المتحدة الثانية لأنجولا، وقصور إمكاناتها من أبرز عوامل فشل العملية السلمية في أنجولا، حيث تكونت هذه البعثة من نحو ٥٠٠ فرد، وهذا عدد ضئيل للغاية في بلد يُعاني ويلات الحرب الأهلية، بجانب إمكاناتها الزهيدة، وقد وصفت الأمم المتحدة نفسها تلك البعثة بأنها أرخص عملية لحفظ السلام في العالم، وجاء ذلك في ضوء معاناة الأمم المتحدة من أزمات مالية كبيرة، وتراجع دورها تجاه القضايا الدولية(١٢٠).

وقد أكدت مارجريت أنستي نفسها على ضعف ولاية البعثة، وضآلة مواردها، واستغلال طرفي السلام ذلك؛ إذ تجاهلا عملية تسريح المسلحين، وأبقا على قوات خاصة بهما، ومن ثم سهلت عملية استئناف الحرب في البلاد، دون خوف من رادع(١٢١)، أو موقف دولي قوي تجاه المُخالف لتسويات السلام، ولذلك تتحمل الأمم المتحدة قدر كبير من المسئولية عن فشل تلك التسويات؛ لأنها كانت على علم بكافة التطورات بعد إقرارها، ومع ذلك سارت في طريق إجراء الانتخابات دون تهيئة المناخ العام لنجاحها.

سادسًا : عوامل أخرى : وقفت مجموعة أخرى من العوامل وراء تراجع العملين السياسي والسلمي في أنجولا نهاية عام ١٩٩٢م، منها الفشل في تشكيل قوة شرطة محايدة، تعمل على فض الاشتباكات بين أبناء الشعب الواحد، بدلاً من الانحياز لطرف على حساب الطرف الآخر، مثلما فعلت شرطة مكافحة الشغب التي تكونت من قوات خاصة للحركة الشعبية، ومن ثم تبنت خيار البطش بالمعارضين من حزب الاتحاد الوطني(١٢٢)، وتسببت بقوة في اتساع دائرة العنف عقب الانتخابات.

ويُضاف إلى ذلك الفشل في فرض الإدارة المركزية بصورة قوية على كافة بلديات البلاد؛ مما سهل سيطرة قوات حزب الاتحاد عليها بعد طرد موظفيها أو قتل بعضهم[١٢٣]، وهذا ما دفع الحزب إلى التمسك بما حققه من مكاسب على أرض الواقع، ورفض الانخراط في العمل السياسي بعد ظهور نتائج الانتخابات، وعدم الانصياع إلى إعلاء كلمة السلام بدلاً من الحرب.

والجدير بالذكر أن بعض التجارب التاريخية قد أثبتت أن تسويات الحروب الأهلية على أساس تقسيم السلطة بين أطرافها تحمل في ثناياها مخاطر جمة إذ لم تُنفذ بشكل صحيح، وأن الفشل في ذلك قد يؤدي إلى حرب أكثر ضراوة من سابقتها[١٢٤]، وذلك ما رسخته تجربة التسويات السلمية في أنجولا ١٩٩١م.

وقد يكون من الأفضل تشكيل حكومة وحدة وطنية من أطراف الصراع لفترة من الوقت؛ لحين إعداد البلاد وتهيئتها لإجراء انتخابات رئاسية أو برلمانية، خاصة في بلاد لم يسبق لها أن مارست أي نوع من أنواع الديمقراطية.

خاتمة :

لقد خلص هذا البحث لعدة نتائج، يُمكن سردها على النحو التالي :-

أولاً : أن صراعات القوى الدولية الكبرى في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين قد خطَّت إلى حد كبير جدًا تاريخ الصراعات الإقليمية والأهلية في إفريقيا عامة وأنجولا خاصة، فقد أزكت تلك الصراعات روح الفُرقة والفتنة والنزاع بين أبناء الوطن الواحد من أجل الهيمنة والسيطرة على مقدراته وثرواته.

فقد بدى كيف أن صراع الولايات المتحدة ومن والاها من جانب، والاتحاد السوفيتي ومن تبنى معتقداته الأيديولوجية من جانب آخر أثناء الحرب الباردة قد انعكس بالسلب والدمار على شعب أنجولا.

ثانيًا : مثلما كان للقوى الكبرى الدور الأكبر في تأجيج الصراع في أنجولا رغبة في حماية توجهاتها ومصالحها، كان لها أيضًا الدور الأكبر في إحلال السلام فيها، ولو لفترة قصيرة؛ للأغراض نفسها، فمع بوادر انتهاء الحرب الباردة، والتقارب الأمريكي – السوفيتي اشتركت هذه القوى في سلسلة من المبادرات لإحلال السلام في أنجولا، انتهت بتوقيع تسويات السلام في لشبونة في البرتغال.

ثالثًا : بناء تسويات السلام على أساس تقسيم السلطة والمصالح بين المتنازعين، دون مصالحة وطنية حقيقية، وإعلاء المصلحة القومية، وترسيخ مباديء قبول الآخر، والمشاركة لا المغالبة، وترسيخ أسس تلك التسويات قبل كل شيء قد يؤدي لمزيد من الصراعات والنزاعات متى اختلت معادلة المصالح، وذلك ما رسخته التجربة الأنجولية.

رابعًا : عدم تهيئة البيئة السياسية، وتوفير الأمن والأمان، ونشر ثقافة المشاركة السياسية البناءة، وإعلاء روح المواطنة، بعيدًا عن التعصب السياسي والعرقي والأيديولوجي داخل أي مجتمع من المجتمعات، يؤدي إلى فشل أية تجربة ديمقراطية فيه، ومن ثم الصراع بين قواه وتوجهاته المختلفة، خاصة في مجتمع حديث عهد بالعمل الديمقراطي، وممارسة الديمقراطية، وذلك ما بدى في التجربة الديمقراطية الأولى في أنجولا بعد تسويات السلام.

ملحق (١)

خريطة لأنجولا تُبين معاقل القوات المتحاربة، ومناطق المواجهات التي تبادلا السيطرة عليها، ومقاطعة كابندا التي طالبت جبهة تحرير كابندا باستقلالها.

ملحق ( ) خريطة توضح معاقل القوات المتحاربة فى أنجولا

الهوامش:

١- أنجولا إحدى دول جنوب القارة الأفريقية، تحدها دول ناميبيا من الجنوب، والكنغو من الشمال، وزامبيا من الشرق، ويحدها المحيط الأطلنطي من الغرب، ومقسمة إداريًا إلى ثمانية عشر مقاطعة، أهمها لواندا، هوامبو، بنغيلا، مالانجي، ناميبي، كابيندا، هويلا، زائير، لوندا نورتي، بيي، انظر : https://ar.wikipedia.org/ -

٢ - تشكلت هذه الحركة في ديسمبر ١٩٥٦م بقيادة أوغستينو نيتو، وقدمت برنامجًا شاملاً لتأسيس جمهورية أنجولا، بعيًدا عن السيطرة الاستعمارية، وانحدرت من قاعدة اجتماعية عريضة؛ حيث تكونت في غالبيتها من شعب شمال مبوندو والمثقفين مُتعددي الأعراق في مدن مهمة مثل لواندا وبنجويلا وهوامبو، ونالت دعم الاتحاد السوفيتي وكوبا ورومانيا وألمانيا الشرقية. (انظر : وثيقة برنامج الحد الأدنى للحركة الشعبية لتحرير أنجولا ديسمبر ١٩٥٦م، وثائق جمهورية أنجولا الشعبية، مجلة الطليعة المصرية، عدد أبريل ١٩٧٦م، ص ١٤٠ ، ١٤١.

- Franz Wilhelm Heimer : The Decolonization Conflict in Angola 1974 – 76 " An essay in political sociology", Geneva, Institut Universitaire de Hautes Études Internationales, 1979

٣ - كانت الجبهة فصيلاً منافسًا للحركة الشعبية، وكرست جهودها في باديء الأمر للدفاع عن شعب باكونغو، واستعادة أمجاد إمبراطورية الكونغو، ولكن سرعان ما تطورت إلى حركة وطنية بقيادة هولدن روبيرتو.

٤ - تأسس عام ١٩٦٦م من شعب أوفمبوندو في وسط أنجولا الذي يشكل نحو ثلث سكان البلاد، وكانت له جذور في شرق البلاد، وقد أسسه جوناث سافيمبي الذي كان قياديًا بارزًا في الجبهة الوطنية، وتلقى دعم من الصين الشعبية قبل الاستقلال، ومن الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا بعد الاستقلال. انظر:

- Scherrer Christian : Genocide and Crisis in Central Africa: Conflict Roots, Mass Violence, and Regional War, Greenwood Press, 2002. p. 335.

٥ - تبين الخريطة في ملحق (١) معاقل قوات كل طرف من طرفي الحرب، ومناطق المواجهات العسكرية التي تبادل الطرفان السيطرة عليها، ومقاطعة كابندا التي طالبت جبهة تحرير كابندا باستقلالها عن أنجولا، وأعد الباحث الخريطة بناءً على قراءة أحداث الحرب والجذور القبلية لكل طرف.

6 - http://www.economist.com/node. - The Washington Post June 18, 1988.

- شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق : تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، ط ٢ ، دار الزهراء، الرياض، ٢٠٠٢م، ص ٧٩ ، ٨٠ ؛ زاهر رياض ، عبد العليم السيد: أطلس الشئون الأفريقية، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦٢م، ص ١٦٢ ، ١٦٣.

- عمر سعد الدين : أنجولا مستعمرة الرق، مجلة الكاتب، العدد ١٢، مارس ١٩٦٢م، ص ١١٦ ؛ محمود حسن خليل : موقف أنجولا تجاه حكومة بريتوريا، مجلة الدبلوماسي السعودية، العدد ١٣، أبريل ١٩٩٠م، ص ٥٥ ؛ وثيقة إعلان استقلال أنجولا، ١١ نوفمبر ١٩٧٥م، مجلة الطليعة، عدد أبريل ١٩٧٦م، ١٤١.

٧ - لمزيد من التفاصيل انظر السيد علي فليفل : الجذور التاريخية للحرب الأهلية الأنجولية، في أعمال ندوة " الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة"، معهد البحوث الأفريقية، ١٩٩٦م ؛ محمد عبد الغني سعودي : قضايا أفريقيا، عالم المعرفة، أكتوبر ١٩٨٠م، ص ٢٣٨ ، ١٣٩ ؛ محمود حسن : المرجع نفسه، ص ٥٥ ، ٥٦.

٨ - كانت القارة الإفريقية إحدى ساحات الحرب الباردة التي دارت بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة؛ فقد قدم الاتحاد السوفيتي مليارات الدولارات كمساعدات لبعض الدول الإفريقية كإثيوبيا وأنجولا؛ لكسبها لتوجهاته الماركسية، في حين قدمت الولايات المتحدة المساعدات العسكرية والاقتصادية والمالية لمثل هذه الدول؛ لحماية مصالحها من تهديدات الماركسية الشيوعية، ومنع سيطرة الاتحاد السوفيتي على دول أفريقية غنية بالموارد كأنجولا. انظر : - The Washington Post, May 31, 1991

٩ - أعلنت جنوب أفريقيا أن الحرب في أنجولا تهدد مصالحها الأمنية والاقتصادية، كمشروعات الري في أنجولا التي تمدها بالطاقة الكهرومائية، كما أنها حاربت المنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا التي سعت إلى تحرير ناميبيا من الاحتلال الجنوب إفريقي، والتي تمركزت في أنجولا التي رفضت احتلال جنوب إفريقيا لناميبيا، وكانت زائير بقيادة موبوتو سيسي سيكو حليفًا قويًا للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا.

The Washington Post, May 31, 1991

10 - Neil Henry : From Angola to Ethiopia, End of Cold war transforms Africa, The Washington Post, May 31, 1991.

11 - Casimior Siona : Angola and Rebel Group Sign Cease -Fire, The Washington Post, April 5, 2002.

- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها في ١٣ أبريل ١٩٩٨م، S/١٩٩٨/٣١٨

12 - James Rupert : Diamond Hunters Fuel Africa's Brutal Wars The Washington Post Foreign Service Saturday, October 16, 1999.

- والتر رودني : أوروبا والتخلف في أفريقيا، ت أحمد القصير، عالم المعرفة، ديسمبر ١٩٨٨م، ص ص ١٩٨ : ٢٠٢ ؛ عمر سعد الدين : مرجع سابق، ص ١١٨ ؛ ديفيد .ج. فرانسيس : أفريقيا السلم والنزاع، ت عبد الوهاب علوب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠م، ص ٢٣٣.

13 - George Edward : The Cuban Intervention in Angola, 1965–1991: From Che Guevara to Cuito Cuanavale, Frank Cass, London, 2005. p. 132.

14 - Jacqueline A Kalley ,Elna Schoeman : Southern African Political History, A Chronology of Key Political Events from Independence to Mid-1997, 1999, P 10. - Taylor, Francis Group : Africa South of the Sahara 2004, New York, 2004, p 41 , 42.

15 - Peter N. Stearns, William Leonard Langer : The Encyclopedia of World History : Ancient, Medieval, and Modern, Chronologically Arranged, 2001, p. 1065.

16 - Ilya Zemtsov, John Farrar : Gorbachev : The Man and the System, transaction publishers, New York, 1989, p. 309.

17 - Inge Tvedten : Angola : Struggle for Peace and Reconstruction Westview Press, 1997, P 38,39. - Paul Taylor : Letter from Angola, The Washington Post, January 24, 1993.

- محمود حسن: مرجع سابق، ص ٥٥.

18 - George Edward : Op . Cit, p 1. - John Mendelsohn, Selma El Obeid : Okavango River : The Flow of a Lifeline, Struik Publishers, 2004, p 56 , 57.

١٩ - يذكر أن أنجولا وزائير قد وقعت بينهما اتفاقية سلام وعدم اعتداء عام ١٩٨٥م، ومن ثم عمل الرئيس سيسي سيكو على تقريب وجهات النظر بين الحركة الشعبية والاتحاد الوطني؛ لإنهاء حالة الحرب بينهما، وتجنيب المنطقة مزيد من المخاطر. انظر : محمود حسن ، مرجع سابق، ص ٥٥.

20 - Rowland Evans , Robert Novak : Cuban troops in Angola said to use posion gas, http://www. fortfreedom.org, 2 June, 1989. - Russ Bellant : The Coors Connection : How Coors Family Philanthropy Undermines Democratic Pluralism, south end press, 1991, p 53 , 54.

21 - Inge Tvedten : Op . Cit, p 38 , 39.

22 - William Claiborne : Cuba, Angola, South Africa Sign accord, The Washington Post, December 14, 1988.

- بروتوكول برازفيل وثيقة بالأمم المتحدة رقم S/٢٠٣٢٥ ، مُرفق بمذكرة من ممثل الولايات المتحدة بالأمم المتحدة للأمين العام في ١٤ ديسمبر ١٩٨٨م.

٢٣ - قرار مجلس الأمن رقم ٦٢٦ في ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨م ؛ رسالة من ممثل كوبا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام في ١٧ ديسمبر ١٩٨٨م، وثيقة رقمS/٢٠٣٣٧ ؛ تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن في٢٠ مايو ١٩٩١م عن بعثة التحقق في أنجولا، ص ١ وثيقة رقم S/٢٢٦٢٧

- Neil Henry : The Washington Post, May 31, 1991.

24 - John Frederick Walker : A Certain Curve of Horn : The Hundred-Year Quest for the Giant Sable Antelope of Angola. 2004, p 190. - The Washington Post, November 1, 1989.

25 - Kalley : Op . Cit, p 46. - Lally Weymouth: Is the Reagan doctrine dead in Angola?, The Washington Post, October 23, 1989.

26 - John Frederick : Op. Cit, P 190.

27 - George Lardner : Covert action budget deferred, The Washington Post, July 21, 1990.

28 - John Frederick : Op. Cit, P 190.

29 - Tony Hodges : Angola : From Afro-Stalinism to Petro -diamond Capitalism, Indiana University Press, 2001,p 11.

30 - The Washington Post, May 31, 1991.

31 - Neil Henry : from Angola to Ethiopia, Op. Cit.

- حمدي عبد الرحمن : حالة التحول الديمقراطي في إفريقيا : رؤى تقويمية، مجلة قراءات أفريقية ، ٢٣ يونيو ٢٠١٦.

32 - The Washington Post, May 31, 1991.

٣٣ - جاء ذلك في ظل التعاون الدولي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بعد انفتاح الأخير على العالم في عهد جورباتشوف، وانتهاء الحرب البارة. انظر :

The Washington Post, May 31, 1991.

٣٤ - اتفاقات السلم في أنجولا وثيقة رقم S٢٢٦٠٩ ، مرفقة برسالة وزير خارجية أنجولا إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٨ مايو ١٩٩١م ؛ تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنجولا في ٣ مارس ١٩٩٢م، وثيقة رقم S/٢٣٦٧١

٣٥ - اتفاقات السلم في أنجولا، المصدر نفسه.

٣٦ - تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن في ٣١ أكتوبر ١٩٩١م عن بعثة التحقق في أنجولا، ص ٢ ، ٣ ، وثيقة رقم S/٢٣١٩١

٣٧ - تقرير الأمين في٢٠ مايو ١٩٩١م، مصدر سابق، ص ٢ ، ٣.

٣٨ - اتفاقات السلم في أنجولا، مصدر سابق.

٣٩ - نفسه.

٤٠ - نفسه.

٤١ - نفسه.

٤٢ - نفسه.

٤٣ - نفسه.

George Wright : The Destruction of a Nation: United States' Policy Towards Angola Since 1945, Pluto Press, 1997, p 159

٤٤ - اتفاقات السلم في أنجولا، مصدر سابق.

45 - Paul Taylor : In Angola, seeking peace on the cheap renews war, The Washington Post, March 29, 1993.

٤٦ - اتفاقات السلم في أنجولا، مصدر سابق ؛ تقرير الأمين في ٣١ أكتوبر ١٩٩١م، مصدر سابق ؛ تقرير الأمين في ٣ مارس ١٩٩٢م، مصدر سابق.

- Chester A. Crocker: Can this outrageous spectacle be stopped?, The Washington Post, October 13, 1993.

٤٧ - تقرير الأمين في ٣١ أكتوبر ١٩٩١م، مصدر سابق، ص ٥.

٤٨ - نفسه، ص ١٠ ، ١١.

٤٩ - تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنجولا في ٢٤ يونيو ١٩٩٢، ص ٦ ، ٧ ، وثيقة رقم S/٢٤١٤٥

٥٠ - تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنجولا في ٩ سبتمبر ١٩٩٢م، ص ٤ ، وثيقة رقم S/٢٤٥٥٦

٥١ - نفسه، ص ٢ ، ٣.

٥٢ - تطالب هذه الجبهة باستقلال إقليم كابيندا عن أنجولا، وقد أسسها نزيتا تياجو الذي توفى عام ٢٠١٦م بفرنسا، وكانت كابيندا مقاطعة أنجولية عندما أعلن استقلال أنجولا عام ١٩٧٥م، وهى مقاطعة غنية بالنفط؛ إذ تنتج نحو ٦٥ ٪ من نفط أنجولا، وقد لقيت جبهة تحرير كابيندا دعمًا من جنوب إفريقيا، ونظام سيسي سيكو في الكونغو الديمقراطية. انظر : اليوم السابع ٨ أغسطس ٢٠١٦ ؛ جريدة البوابة الالكترونية ٧ يونيو ٢٠١٦.

٥٣ - تقرير ٢٤ يونيو ١٩٩٢م، مصدر سابق، ص ٧ ؛ تقرير ٩ سبتمبر ١٩٩٢م، مصدر سابق، ص ٥.

٥٤ - تقرير ٢٤ يونيو، نفسه، ص ٨ ؛ تقرير ٩ سبتمبر، نفسه.

٥٥ - كلمة كوميون تعني ضيعة، وهى أصغر وحدة تقسيم إداري في بعض الدول، انظر قاموس المعاني على رابط :

- https://www.almaany.com/ar/dict/ar-en/commune.

٥٦ - تقرير ٢٤ يونيو، نفسه، ص ٨.

٥٧ - وثيقة دستور جمهورية أنجولا الشعبية ١٠ نوفمبر ١٩٧٥م، مجلة الطليعة، وثائق جمهورية أنجولا الشعبية، عدد أبريل ١٩٧٦م، ص ١٤٤.

58 - http://www.washingtonpost.com/world/countries/angol , https://eisa.org.za/wep/ang1992constitution.

59 - David B. Ottaway : Angolan rulers seek to avoid fate of Sandinistas, E. Europe's Marxists, The Washington Post, June 26, 1991.

60 - Ibid.

٦١ - تقرير الأمين في ٣ مارس ١٩٩٢م، مصدر سابق.

- The Washington Post, October 7, 1992.

٦٢ - تقرير الأمين، نفسه.

٦٣ - نفسه.

٦٤ - تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة لعام ١٩٩١ / ١٩٩٢ A/٤٧/٢

٦٥ - بيان مشترك صادر عن الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة بشأن أنجولا في ٩ أبريل ١٩٩٢م، S/٢٣٧٩٩

٦٦ - تقرير الأمين في ٢٤ يونيو ١٩٩٢، مصدر سابق، ص ٦ ، ٧ ؛ لمزيد من التفاصيل عن أحزاب العالم الثالث وقضاياها انظر : أسامة الغزالي حرب : الأحزاب في العالم الثالث، عالم المعرفة، سبتمبر ١٩٨٧م، ص ص ٧٥ : ١٥٥

67 - David B. Ottaway : Op . Cit.

٦٨ - تقرير الأمين في ٩ سبتمبر ١٩٩٢م، مصدر سابق، ص ٨.

٦٩ - تقرير الأمين في ٢٤ يونيو ١٩٩٢، مصدر سابق، ص ١٣ ، ١٤.

٧٠ - نفسه، ص ١٣ ، ١٤.

٧١ - نفسه، ص ١٣ ، ١٤.

٧٢ - نفسه، ص ١٢ ، ١٣.

73 - Paul Taylor : Savimbi's generals quit combined Angolan army, The Washington Post, October 7, 1992.

74 - David B. Ottaway : : Op . Cit.

٧٥ - تقرير الأمين في ٩ سبتمبر ١٩٩٢م، مصدر سابق، ص ٨.

76 - Paul Taylor : In Angola. Op.Cit.

77 - David B. Ottaway : Op . Cit.

78 - Ibid.

79 - David B. Ottaway: Angolan rebel home after 16 years, The Washington Post, September 30, 1991

80 - David B. Ottaway : Angolan rulers, Op . Cit.

81 - تقرير الأمين في ٩ سبتمبر، مصدر سابق، ص ١٢ ، ١٣.

- Chester A. Crocker : Op . Cit.

٨٢ - رسالة من وزير خارجية أنجولا إلى الأمين العام في ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢م، وثيقة رقم S/٢٤٥٨٥

83 - Paul Taylor : In Angola, Op. Cit.

٨٤ - تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنجولا في ٢٥ نوفمبر ١٩٩٢، ص ٤. وثيقة رقم S/٢٤٨٥٨

٨٥ - نفسه، ص ٢ ، ٥.

- Paul Taylor : Savimbi's generals, Op . Cit.

86 - Ibid.

87 - U.N. team to meet Savimbi on renewed violence in Angola, The Washington Post, October 12, 1992.

- تقرير الأمين في ٢٥ نوفمبر، مصدر سابق، ص ٨.

٨٨ - نفسه، ص ٥ ، ٦ ؛ تقرير الأمين في ٩ سبتمبر، مصدر سابق، ص ١

٨٩ - تقرير ٢٥ نوفمبر، نفسه، ص ٥ ، ٦.

- Chester A. Crocker : Op . Cit.

٩٠ - تقرير ٢٥ نوفمبر، نفسه، ص ٧. ؛ بيان صادر عن الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء في ٢٢ أكتوبر ١٩٢٢م، وثيقة رقم S/٢٤٧١٢.

٩١ - تقرير ٢٥ نوفمبر، نفسه، ص ٢ ، ٥.

- Paul Taylor : Savimbi's generals, Op . Cit.

٩٢ - تقرير ٢٥ نوفمبر، نفسه، ص ٨ ، ٩.

٩٣ - نفسه، ص ٨ ، ٩.

٩٤ - نفسه، ص ٩.

- Chester A. Crocker : : Op . Cit.

٩٥ - تقرير الأمين في ٢٥ نوفمبر ١٩٩٢، ص ١٠.

٩٦ - نفسه، ص ١٤.

٩٧ - نفسه، ص ١٠.

٩٨ - نفسه، ص ١٤.

٩٩ - نفسه، ص ١١.

١٠٠ - نفسه، ص ١٢.

١٠١ - بيان الجماعة الأوربية ودولها الأعضاء بشأن أنجولا في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢م، وثيقة رقم S/٢٥١٥١.

١٠٢ - تقرير الأمين العام عن بعثة التحقق في أنجولا في ٢١ يناير ١٩٩٣م، ص ٦ ، وثيقة رقم S/٢٥١٤٠ ؛ رسالة من الأمين إلى رئيس مجلس الأمن في ١٨ ديسمبر ١٩٩٢، ص ١، وثيقة رقم S/٢٤٩٩٦.

١٠٣ - رسالة ١٨ ديسمبر، نفسه، ص ١.

١٠٤ - نفسه، ص ١ ، ٢.

105 - Lally Weymouth: The Washington Post, January 26, 1993.

١٠٦ - رسالة الأمين في ١٨ ديسمبر، مصدر سابق، ص ١ ، ٢.

١٠٧ - نفسه، ص ٣.

١٠٨ - رسالة من ممثل المملكة المتحدة إلى الأمين العام في ١٥ ديسمبر ١٩٩٢م بشأن النتائج التي توصل إليها الاتحاد الأوروبي في اجتماعه في ١١ ديسمبر ١٩٩٢م، وثيقة رقم S/٢٤٩٧٠

١٠٩ - بيان عبده ضيوف رئيس السنغال رئيس منظمة الوحدة الأفريقية بشأن أنجولا في ١٣ يناير ١٩٩٣م، وثيقة رقم S/٢٥١٠٩

110 - Lally Weymouth : Op . Cit.

111 - Paul Taylor : In Angola, Op . Cit..

- اتفاقات السلم في أنجولا، مصدر سابق.

112 - Paul Taylor : Ibid.

١١٣ - تقرير الأمين في ٢٤ يونيو، مصدر سابق، ص ١٢ ، ١٣ ؛ تقرير الأمين في ٢٥ نوفمبر، مصدر سابق، ص ٧.

١١٤ - لمزيد من التفاصيل انظر : " بروتوكول استوريل "، أحد اتفاقات السلم في أنجولا، مصدر سابق ؛ تقرير ٢٥ نوفمبر، نفسه، ص ٢.

١١٥ - تقرير الأمين في ٩ سبتمبر ١٩٩٢م، مصدر سابق.

١١٦ - انظر بروتوكول استوريل، مصدر سابق.

117 - Paul Taylor : : In Angola, Op . Cit.

118 - Ibid.

119 - Ibid.

120 - Ibid.

- حسن نافعة : الأمم المتحدة في نصف قرن، عالم المعرفة، أكتوبر ١٩٩٥م، ص ٢٤٩ ؛ تقرير الأمين في ٣١ أكتوبر ١٩٩١م، مصدر سابق.

121 - Paul Taylor : In Angola, Op . Cit.

١٢٢ - تقرير الأمين في ٩ سبتمبر، مصدر سابق، ص ٤ ؛ تقرير الأمين في ٢٥ نوفمبر، مصدر سابق، ص ٢.

١٢٣ - تقرير ٢٥ نوفمبر، نفسه، ص ٢؛ رسالة الأمين في ١٨ ديسمبر ١٩٩٢، مصدر سابق، ص ١.

124- Nic Cheeseman : Here are five lessons for writing a constitution that can help prevent violence, the Washington post, October 7, 2015.

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق :

تم الاعتماد على وثائق الأمم المتحدة، الموجودة على موقع المنظمة الدولية التالي : http://www.un.org/ar/documents/index.html، **ومن هذه الوثائق :**

- اتفاقات السلم في أنجولا وثيقة رقم S22609 ، مرفقة برسالة وزير خارجية أنجولا إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٨ مايو ١٩٩١م.
- برنامج الحد الأدنى للحركة الشعبية لتحرير أنجولا ديسمبر ١٩٥٦م، وثائق جمهورية أنجولا الشعبية.
- بروتوكول برازفيل وثيقة الأمم المتحدة رقم S/20325
- بيان الجماعة الأوربية ودولها الأعضاء بشأن أنجولا في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢م، وثقية رقم S/25151.
- بيان صادر عن الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء في ٢٢ أكتوبر ١٩٢٢م، وثيقة رقم S/24712.
- بيان عبده ضيوف رئيس السنغال رئيس منظمة الوحدة الأفريقية بشأن أنجولا في ١٣ يناير ١٩٩٣م، وثيقة رقم S/25109
- بيان مشترك صادر عن الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة بشأن أنجولا في ٩ أبريل ١٩٩٢م، S/23799.
- تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن في ٣١ أكتوبر ١٩٩١م عن بعثة التحقق في أنجولا، وثيقة رقم S/23191.
- تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن في٢٠ مايو ١٩٩١م عن بعثة التحقق في أنجولا، وثيقة رقم S/22627.
- تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنجولا في ٣ مارس ١٩٩٢م، وثيقة رقم S/23671.
- تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنجولا في ٢٤ يونيو ١٩٩٢، وثيقة رقم S/24145.
- تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنجولا في ٢٥ نوفمبر ١٩٩٢، وثيقة رقم S/24858.

- تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنجولا في ٣ مارس ١٩٩٢م، وثيقة رقم S/23671
- تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنجولا في ٩ سبتمبر ١٩٩٢م، وثيقة رقم S/24556.
- تقرير الأمين العام عن بعثة التحقق في أنجولا في ٢١ يناير ١٩٩٣م، وثيقة رقم S/25140.
- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها في ١٣ أبريل ١٩٩٨م، S/1998/318
- تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة لعام ١٩٩١ / ١٩٩٢ A/47/2.
- رسالة من الأمين إلى رئيس مجلس الأمن في ١٨ ديسمبر ١٩٩٢م، وثيقة رقم S/24996
- رسالة من ممثل المملكة المتحدة إلى الأمين العام في ١٥ ديسمبر ١٩٩٢م بشأن النتائج التي توصل إليها الاتحاد الأوروبي في اجتماعه في ١١ ديسمبر ١٩٩٢م، وثيقة رقم S/24970.
- رسالة من ممثل كوبا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام في ١٧ ديسمبر ١٩٨٨م، وثيقة رقم S20337 .
- رسالة من وزير خارجية أنجولا إلى الأمين العام في ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢م، وثيقة رقم S/24585.
- رسالة وزير خارجية أنجولا إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٨ مايو ١٩٩١م، رقم S22609 .
- قرار مجلس الأمن رقم ٦٢٦ في ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨م.
- مذكرة من ممثل الولايات المتحدة بالأمم المتحدة للأمين العام في ١٤ ديسمبر ١٩٨٨م، رقم S/20325.
- وثيقة إعلان استقلال أنجولا، ١١ نوفمبر ١٩٧٥م، مجلة الطليعة، عدد أبريل ١٩٧٦م.
- وثيقة دستور جمهورية أنجولا الشعبية ١٠ نوفمبر ١٩٧٥م.

ثانيًا : الدوريات :

- اليوم السابع ٨ أغسطس ٢٠١٦.
- جريدة البوابة الالكترونية ٧ يونيو ٢٠١٦.
- مجلة الدبلوماسي السعودية، العدد ١٣، أبريل ١٩٩٠.
- مجلة الطليعة المصرية، عدد أبريل ١٩٧٦.
- مجلة الكاتب، العدد ١٢، مارس ١٩٦٢.
- **The Washington Post.**

June 26, 1991.	December 14, 1988.	October 16, 1999.
May 31, 1991.	November 1, 1989	January 24, 1993
June 18, 1988.	October 23, 1989.	July 21, 1990.
April 5, 2002	October 7, 1992.	March 29, 1993.
October 12, 1992.	September 30, 1991	October 13, 1993.
January 26, 1993	October 7, 2015	

ثالثًا : المراجع والأبحاث :

١ – المراجع العربية :

- أسامة الغزالي حرب : الأحزاب في العالم الثالث، عالم المعرفة، سبتمبر ١٩٨٧م.
- السيد علي فليفل : الجذور التاريخية للحرب الأهلية الأنجولية، في أعمال ندوة " الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة"، معهد البحوث الأفريقية، ١٩٩٦م.
- حسن نافعة : الأمم المتحدة في نصف قرن، عالم المعرفة، أكتوبر ١٩٩٥م.
- حمدي عبد الرحمن : حالة التحول الديمقراطي في إفريقيا : رؤى تقويمية، مجلة قراءات أفريقية ، ٢٣ يونيو ٢٠١٦م.
- شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق : تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، ط ٢ ، دار الزهراء، الرياض، ٢٠٠٢م.
- عمر سعد الدين : أنجولا مستعمرة الرق، مجلة الكاتب، العدد ١٢، مارس ١٩٦٢م.
- محمد عبد الغني سعودي : قضايا أفريقيا، عالم المعرفة، أكتوبر ١٩٨٠م.
- محمود حسن خليل : موقف أنجولا تجاه حكومة بريتوريا، مجلة الدبلوماسي السعودية، العدد ١٣، أبريل ١٩٩٠م.
- والتر رودني : أوروبا والتخلف في أفريقيا، ت أحمد القصير، عالم المعرفة، ديسمبر ١٩٨٨م.
- زاهر رياض ، عبد العليم السيد: أطلس الشئون الأفريقية، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦٢م.
- ديفيد .ج. فرانسيس : أفريقيا السلم والنزاع، ت عبد الوهاب علوب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠م

٢ - المراجع الأجنبية :

- Edward George : The Cuban Intervention in Angola, 1965–1991: From Che Guevara to Cuito Cuanavale, Frank Cass, London, 2005.
- Franz – Wilhelm Heimer : The Decolonization Conflict in Angola 1974 – 76 " An essay in political sociology " Geneva, Institut Universitaire de Hautes Études Internationales, 1979.
- George Wright : The Destruction of a Nation: United States' Policy Towards Angola Since 1945, Pluto Press, 1997.
- Inge Tvedten : Angola : Struggle for Peace and Reconstruction Westview Press, 1997.
- Jacqueline A Kalley ,Elna Schoeman : Southern African Political History, A Chronology of Key Political Events from Independence to Mid-1997, 1999.
- John Frederick Walker : A Certain Curve of Horn: The Hundred-Year Quest for the Giant Sable Antelope of Angola. 2004.
- John Mendelsohn, Selma El Obeid : Okavango River : The Flow of a Lifeline, Struik Publishers, 2004.
- Ilya Zemtsov, John Farrar : Gorbachev : The Man and the System, transaction publishers, New York, 1989.
- Peter N. Stearns, William Leonard Langer : The Encyclopedia of World History : Ancient, Medieval, and Modern, Chronologically Arranged, 2001.
- Rowland Evans , Robert Novak : Cuban troops in Angola said to use posion gas, http://www. fortfreedom.org, 2 June, 1989.
- Russ Bellant : The Coors Connection : How Coors Family Philanthropy Undermines Democratic Pluralism, 1991.

- Scherrer Christian : Genocide and Crisis in Central Africa : Conflict Roots, Mass Violence, and Regional War, Greenwood Press, 2002.
- Taylor, Francis Group : Africa South of the Sahara 2004, New York,2004.
- Tony Hodges : Angola : From Afro-Stalinism to Petro-diamond Capitalism, Indiana University Press, 2001.

رابعًا : المواقع الإليكترونية.

- http://www.economist.com/node.
- https://www.amazon.com.
- https://www.almaany.com/ar/dict/ar-en/commune.
- https://ar.wikipedia.org/
- https://eisa.org.za/wep/ang1992constitution.
- http://www.washingtonpost.com